KÖPRÜLÜ KÜT.
643
M. Asım BY.

مشروح مقصود [illegible]
[illegible]

چروس

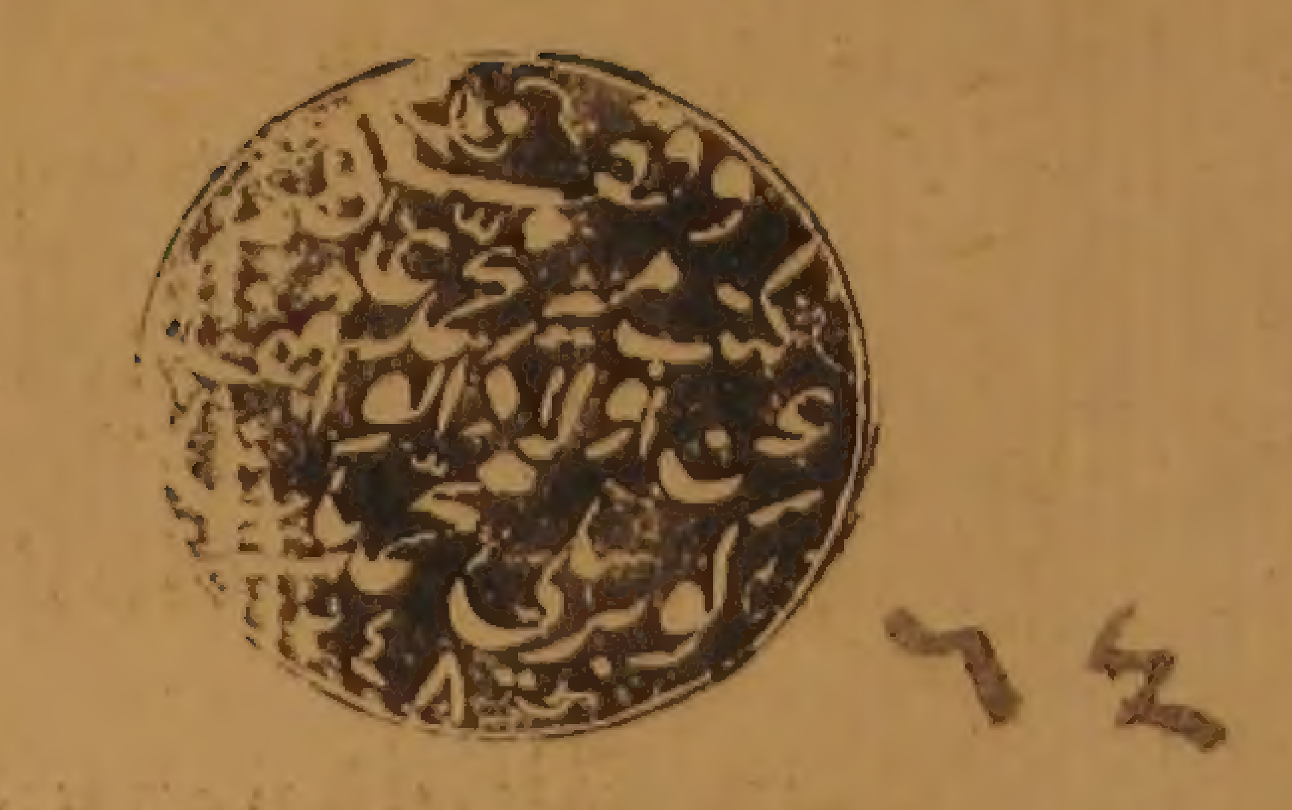

بسم الله الرحمن الرحيم يسر مطلوبنا ومقصودنا
الحمد لله الواهب كل موهوب من المرصود والمقصود
والمطلوب والصلوة على حبيبه محمد المودود افضل الرسل
واشرف الموجود وعلى آله الآمرين بالمعروف والناهين
عن المنكر المصروف اللهم اغفر ذنوبنا الماضية في
الاقوال والافعال واصلح اعمالنا الآتية في الحال
والاستقبال وارزقنا صحيحات النيات في ابواب الخيرات
واحفظنا من الاعتلال في يوم العرصات قوله الحمد لله
الوهاب للمؤمنين سبيل الصواب الحمد معنى لغوي هو الوصف
بالجميل المراد به التعظيم بازاء فعل اختياري وعرفي
هو فعل يشعر بتعظيم المنعم المراد بسبب كونه منعما وكذا الشكر

معنى

معنى لغوي هو فعل ينبئ عن تعظيم المنعم المراد بسبب انعامه
الى الشاكر وعرفي وهو صرف العبد جميع ما انعم الله
عليه الى ما خلق لاجله والمدح هو الوصف بالجميل المراد به
التعظيم والثناء فعل يشعر بالتعظيم المراد هو اعم مطلقا
من الكل والحمد اللغوي اخص مطلقا من المدح ومن
وجه من الحمد العرفي والشكر اللغوي ومباين للشكر
العرفي بحسب الحمل واعم منه مطلقا بحسب الوجود والحمد
العرفي اعم مطلقا من الشكر اللغوي والعرفي ومن وجه من
المدح والشكر العرفي مباين للمدح بحسب الحمل واخص منه
مطلقا بحسب الوجود واللام في الحمد للاستغراق فيكون
جميع المحامد لله تعالى اذ جميع اوصاف العباد وافعاله مخلوقة
لله تعالى فالحمد بها وعليها راجع الى خالقها في الحقيقة وللاجارة
في الله للاختصاص والله علم للذات واجب الوجود واصله الاه من
لاه يليه اي تستر ثم ادخل عليه الالف واللام فجعل علما معهما
وحذف الالف لانه في الخط لئلا يكون على صورة النفي فلما ادخل

عليه للامر حذف همزة الوصل لئلا يلتبس بالنفي ولام لاه لئلا
يجتمع ثلث لامات وكذا في كل ما في اوله لام ثم ادخل عليه
الالف واللام ثم اللام نحو اللحم والوهاب مبالغة الواهب
بمعنى الاستمرار ولامه موصول فعمل النصب والهبة اعطاء
ما ينتفع به الحي من ينتفع بلا عوض ولام التعريف في للمؤمنين
للاستغراق سواء كانت حرفا او اسما موصولا لانها اذا
ادخلت على اسم لا يحتمل التعريف بمعنى العهد ولا يمنع العموم
اوجبت العموم حتى يسقط اعتبار الجمعية اذا ادخلت على
الجمع فمعناه كل من اتصف بالايمان مذكرا كان او مؤنثا
على سبيل الصواب مع ان حقه التاخير للاهتمام لان
المقصود الاصلي بيان كون المؤمنين مكرمين عند الله
تعالى لا كون سبيل الصواب موهوبا او لرعاية الفواصل
والسبيل الطريق واضافته بيانية والصواب المطابق
للواقع وانما لم يعل واوه لئلا يظن ان وزنه فعل
وكذا كل ما كان على فعال من الاجوف والمراد سبيل

الصواب الايمان وسائر الاعتقادات الحقة الدينية والاقوال
الصادقة كذلك الاعمال الصالحة فالاعتقاد يتصف
بالصوابية حقيقة ومعنى اتصافه بها موافقته للواقع
بحيث ان ثبوتيا فثبوتيا وان سلبيا فسلبيا والاخريان
يوصفان بها باعتبار دلالتهما على الاعتقاد لكن دلالة
الاولى اوضح واظهر فكان اتصافها بها اكثر واشهر
فالمشابهة المصححة لاستعارة السبيل لهذا المذكورات
كون كل منهما موصلا الى المقصود واما اجراء ما يلائم
المستعار له اعني الصوابية على السبيل فتجريد لاستعارته
ومعنى وهب الله سبيل الصواب للمؤمنين خلقه وايجاده في
قلبه او لسانه او سائر اعضائه فان قلت سا نقول في رجل
له يوهب له من سبيل الصواب الا الايمان فانه لا يصدق عليه ان الله
تعالى وهب له سبيل الصواب مع كونه من جملة المؤمنين وقد
قلنا ان اللام للاستغراق ولا يلائمان الكثرة والمبالغة في
الهبة بحسب المحال لان ذلك اذا لم يذكر الموهوب له او ذكر

بكلمة تفيد الاجتماع ووهب لكل هبة مستقلة وههنا
قد ذكر بلام الاستغراق التي بمعنى كل وهو للاحاطة على سبيل
الافراد ومعنى الافراد ان يعتبر كل مسمى بانفراده كان ليس
معه غيره فلا بد من وجود الكثرة في حق كل مؤمن منفردا عن
غيره ولانا نقول ان الايمان يشتمل على اعتقاد الواجب
ونية وكسبه وكل منها سبيل الصواب فيكثر وهبه لذلك
الرجل لان كلا منها لا يسمى سبيل الصواب لعدم ايصال القاصد
الى المقصود بل السبيل مجموعها المسمى بالايمان فان قلت
لو امن رجل ثم مات مرتدا العياذ بالله خلد في النار
فلم يكن الايمان موصلا فلا يسمى سبيل الصواب قلت ليس
المراد انه موصل بالفعل كيف ما وجد بل انه سبب
مفض الى المقصود في الجملة فبالارتداد زال الايمان
عنه قبل الافضاء فزال الافضاء لعدم محله وبه لا يخرج
عن كونه مفضيا في الجملة كمن سلك طريق بغداد مثلا ثم
خرج عنها قبل الوصول اليه فانه لا يخرج عن كونها موصلا

اليه

اليه في الجملة اذ معناه انها موصلة لسالكها اذا لم يخرج عنها
وكذا الايمان موصل لحامله اذا لم يتركه بخلاف ما ذكر فان مجرد
اعتقاد الواجب لا يوصل الى المقصود وان دام فان قلت ان ما عدا
الايمان من سبيل الصواب لا يوصل المقصود بدون الايمان وان دام فلا
يكون سبيل الصواب واذا ادعيتم انا جعلنا سبيل الصواب بشرط كونه
بعد الايمان فحصل ايضا اعتقاد الواجب مثلا سبيل الصواب بشرط
مجامعة الايمان قلت ان ما عدا الايمان من سبيل الصواب موصل بشرط
كونه بعد الايمان الى مقاصد يطلب به كما ورد في الخبر وهي غير
المقصود من الايمان فيكون سبيل الصواب واما اعتقاد الواجب ونيته
او كسبه وحده بشرط كونه معه فلم يثبت كونه موصلا الى مقاصد
غير المقصود من الايمان او كونه موزعا عليه حتى يكون سبيل الصواب
ومن ادعى غيرهما فعليه البيان فالجواب ان اتصاف فعل الفاعل
بالمبالغة يكون بامرين بكثرة صدوره عنه وبكونه اقوى
واكمل من سائر الافراد ولا شك ان الايمان اقوى الموهوبات واعظم
فكان هبة كذلك فيجوز ان يقال الواهب وهاب سبيل الصواب

اما بالنسبة الى هبة سائر السبيل وهو الظاهر واما بالنسبة
الى هبة سائر الموهوبات بان يجعل هبة كل سبيل الصواب موصوفة
بالمبالغة وجيء بصيغة المبالغة تنبيهاً عليه ويمكن ان يقال
ان الايمان من الاعراض وهي لا تبقى زمانين بل بقاؤها بتجدد
الامثال وخلق الله في كل آن فيتكثر الموهوب وهبته اذ الموجود
في كل آن يصدق عليه انه ايمان لكن هذا عند من منع بقاء الاعراض
وهم الاشاعرة دون من يقول ببقائها فان قلت ما تقول في رجل
آمن بالله في آن ثم ارتد العياذ بالله فانه يصدق عليه انه
مؤمن في الجملة مع انه لم يصدق ان الله تعالى وهب له سبيل الصواب
على هذا الجواب قلت المؤمن ينصرف عند الاطلاق على من مات
مؤمنا اذ ايمانه كامل منج بخلاف ايمان المرتد ويدل عليه
قولهم المؤمنون في الجنة والكافرون في النار نعم يرد على
هذا النقض من آمن قبيل الغرغرة لا يقال زمان الغرغرة وقد
يجد الايمان بل بعد الموت ايضاً لان ذلك الايمان غير مقبول
فلا يكون سبيل الصواب فان قلت لا يجوز ان يراد الايمان

بسبيل

بسبيل الصواب لانه لا يوهب للمؤمن لاستحالة ايجاد الموجود والا
لكان الشيء موجوداً مرتين او حاصلاً قبل حصوله قلت الايمان
لا يوهب للكافر حين هو كافر اذ معنى هبته ايجاده في قلبه و
حين الوجود زال عنه الكفر لانه ضد الايمان فلا يكون كافراً
حين كونه موهوباً له بالايمان بل مؤمناً بذلك الايمان وانما يلزم
الاستحالة المذكورة ان لو وهب الايمان المؤمن قبل كونه موهوباً
له به وليس كذلك وحاصله ان صيغة الفاعل ههنا بمعنى الحال
كما هو المتبادر من الفاعل والمستقبل فانه اذا قيل زيد مصلٍ
او يصلي يتبادر منه الحال لكن لا بالنسبة الى زمان التكلم
بل الى زمان الهبة واما قولهم اسلم امس ويسلم غداً كافر فبمعنى
المضي بالنسبة الى زمان الاسلام فان قيل ايجاد الايمان مقدم على
وجوده لانه علته وهو مقدم على وجوده في محله لان ثبوت الشيء
لغيره فرع ثبوته في نفسه وما قيل ان وجود الاعراض في نفسه
عين وجوده في محله فزيف وهو مقدم على صحة اطلاق المؤمن
عليه لانه سببها فحال الهبة بل بعدها بدهر حين لا يسمى مؤمناً

فيلزم المحذور وقلنا تقدم الايجاد على الوجود ذاتي لا زماني
ولا يلزم وجود النسبة بدون المنسوب اليه وهو باطل لانها
لا تقوم الا بالمنتسبين وكذا تقدم وجود العرض في نفسه على
وجوده في محله ولا يلزم قيام العرض بنفسه وهو ممتنع بالاتفاق
وبقاؤه زمانين وهو ممتنع عند البعض وكذا تقدمه على صحة
الاطلاق فزمان الايجاد والوجودين وصحة الاطلاق واحد
فيصدق انه مؤمن زمان الهبة على انه لو فرض كون التقدمين
الاولين زمانيا لا يضرنا ايضا لان اللازم من كون الله واهبا
للمؤمنين كونهم موصوفين بالايمان حال كونهم موهوبين لهم وهي
حال وجود الايمان في قلوبهم ولو فرض كون التقدم الثالث
زمانيا ايضا وارتكب انفكاك وجود الايمان في محله عن صحة
الاطلاق المؤمن عليه مع لزوم ان لا يكون زمان وجود الايمان
مؤمنا على ذلك التقدير ولا كافرا لارتفاع الكفر في تلك
الحالة وامتناع صدق المشتق على شيء بدون اتصافه
بماخذ الاشتقاق ولم يمكن الجواب بان يقال سمي مؤمنا

في تلك

في تلك الحالة مجازا باعتبار ما يؤول اليه كما لا يمكن ان لا يجاب
به اولا لانه يلزم جمع الحقيقة والمجاز اللهم الا ان تخص سبل
الصوات بالايمان وقيل بقاء الاعراض او ادعي عموم المجاز وكله
بعيد ولا يمكن ايضا ان يجاب عن اصل الاعتراض على مذهب
من يقول بامتناع بقاء الاعراض بان ترتكب ان الايمان الحادث
اولا ليس بموهوب للمؤمن ثم ما تجدد سوهوب للمؤمن بذلك الايمان
السابق لانه منقوض بمن آمن قبيل الغرغرة بمؤمن فانه
مؤمن وليس بموهوب له سبل الصوات على هذا الجواب
ويمكن ان يقال ان المراد بالمؤمن من مات على الايمان وان
نسبة شيء الى مشتق لا يلزم ان يكون وقت اتصافه بماخذ
الاشتقاق وان كان يتبادر الذهن الى ذلك بل يجوز ان
يكون قبل اتصافه به او بعده قوله والصلوة والسلام على
نبيه محمد لا ما هما للجنس باعتبار وجوده في بعض الافراد
والصلوة في اللغة مشتركة بين الدعاء والاستغفار
والرحمة ويتعين احدها بالاضافة الى المؤمنين والملائكة

والله تعالى كتب الفها على صورة الواو ايذانا بانها مقلوبة
منها وبالتفخيم والسلام ويعني السلامة والنبي في الاصل
نبيء على فعيل من النبا، والخبر ثم جعل اسما لكل من اخبر
عن الله تعالى بطريق الالهام ومحمد في الاصل الذي كثرت
خصاله الحميدة ثم جعل علما لافضل الرسل عليه الصلوة
والسلام لكثرة خصاله المحمودة واخلاقه المودودة
قال الله تعالى في حقه انك لعلى خلق عظيم وما ارسلناك
الا رحمة للعالمين قوله الزاجر عن الاذناب الحاث
على طلب الثواب اعلم اولا ان لام التعريف موضوع للجنس
والاشارة الى الحقيقة وهو معنى واحد لا ينفك اللام منه
لكنه يتعدد بتعدد باعتبارات اعتبارات اربعة اعتبار
من حيث هو هو مع قطع النظر عن وجوده في افراده نحو
الانسان نوع ويسمى لام الجنس والحقيقة تميزا عن غيره
واعتباره من حيث وجوده في ضمن فرد معين ويسمى لام العهد
الخارجي واعتباره من حيث وجوده في بعض الافراد من غير

تعيين

تعيين ويسمى لام العهد الذهني وقد يسمى لام الجنس ايضا
نظرا الى المعنى الموضوع له بحسب الحقيقة وهذا المعنى الاخير
والنكرة بحسب الخارج سواء ولذا قد يعامل معاملتها من
وقوع النكرة صفة وغيره وبحسب المعنى متفاوتان لان النكرة
تدل بحسب الوضع على فرد غير معين والمعرف باللام يدل
بحسبه على الجنس والحقيقة وارادة فرد غير معين حصلت
من قرينة خارجية مثل الاكل والشرب وغيرهما ولذا
قد يوصف بالمعرفة ايفاء للجهتين حظهما واما طريق المعرفة
والتمييز بين هذه المعاني فيما وقع من المواضع فان ينظر
فان وجد عهد وقرينة خارجية على ارادة فرد معين
فاللام للعهد الخارجي والا فللاستغراق الا ان يمنع فللجنس
والحقيقة الا ان يمنع فللعهد الذهني واذا عرفت هذا
فلام الزاجر والحاث للعهد الخارجي والاشارة الى
محمد عليه السلام ولام الاذناب للاستغراق والثواب
للعهد الذهني فتأمل والزجر المنع والنهي والاذناب بكسر

الهمزة مصدر اذنب الرجل والحث التحريض والاغراء
والثواب جزاء العبادة قوله وعلى اله واصحابه اصل
آل اول بدليل اويل قلبت واوه الفا لتحركها وانفتاح ما
قبلها وخص استعماله في الاشراف ومن له خطر عظيم
دنيويا كان او اخرويا والاصحاب جمع صحب بفتح الصاد
وسكون الحاء كفرخ وافراخ وهو جمع صاحب كركب
وراكب قوله خير الآل وخير الاصحاب خير اسم التفضيل
اصله اخير اعل بالنقل والاستغناء وان لم يعل اخواته
لكثرة استعماله وكذا نقيضه وهو شر اصله اشرر فصرفا
لخروجهما عن وزن الفعل ولام الآل والاصحاب للاستغراق
فيحصل المدح المقصود لا للعهد الخارجي ليحصل الاحتراز
عن بعض اقربائه عليه الصلوة والسلام الذين لم يتبعوه
وعن المنافقين في زمنه عليه السلام وان يوهمه اعادة
المعرفة لان خيرا اسم التفضيل فيستلزم الاشتراك بين
موصوفه وما اضيف اليه في اصله وهم لا يوصفون به

لانه

لانه يمكن دفعه بانما ذكر فيما اذا قصد به التفضيل
على المضاف اليه واما اذا قصد به الزيادة المطلقة فهم
وبان خيرا قد لا يكون اسم التفضيل بل صفة مشبهة مخففة
خير كهين وهين فلا يستلزم الاشتراك المذكور بل لان
بعض اقربائه عليه السلام لم يتبعوه ليسوا داخلين في قوله
آله حتى احتيج الى قيد احتراز عنهم قال الجوهري في الصحاح آل
الرجل اهله وعياله وآله ايضا اتباعه وهم ليسوا من اتباعه
وعياله وهو ظاهر ولا من اهله بدليل قوله تعالى انه ليس من اهلك
حين لم يتبعه وكذا صيغة الاصحاب لا يتناول المنافقين لانه وان
اختلف في معناها قال جمهور اهل الحديث الاصحاب كل مسلم
رأى الرسول عليه السلام وقيل وطالت صحبته وقيل وروى
عنه وقيل او رآه الرسول لكنهم اتفقوا على اشتراط الاسلام والمنافق
ليس بمسلم ولو حمل على العهد لزم اما تخصيص الصلوة والسلام على
بعض الآل والاصحاب ان كانت الاضافة لامية او عدم معنى
محصل ان كانت بيانية واما حديث اذا اعيدت المعرفة معرفة

كانت عين الاول فعند عدم المانع والقرينة على خلافه
قوله وسيلة هي ما يتوصل به الى الغير قوله واحد اركانها
التصريف الركن ما يقوم به الشيء فيتناول نفس الماهية
ان كانت بسيطة وجزئها ان كانت مركبة والتصريف علم
لهذا العلم ولامه اشارة للمح معنى الوصفية وبيانه ان
العلم ثلثة اقسام قسم يجب استعماله مع اللام وهو المسمى
به معها والغالب بها او المؤل بواحد من الجنس والمثنى والمجموع
بالجمع الصحيح وقسم يجوز وهو ما كان في الاصل مصدرا
وصفة وقسم يمتنع وهو ما عداهما والتصريف من الثاني قوله
لانه اى انما سمى هذا العلم تصريفا لانه في اللغة بمعنى
التغيير والتحويل وبهذا العلم يحول الاصل الواحد الى
الفروع الكثيرة ويمكن ان يقال تقديره انما كان من العربية
لانه به يصير اللفظ القليل العربي الفاظا كثيرة فيكون
باحثا من احوال العربية وكل ما يكون كذلك فهو من
العلوم العربية قوله اى بسبب التصريف قدمه على متعلقه

لافادة

لافادة الحصر فان قلت الصيرورة المذكورة صدرت من الواضع
وهو الله تعالى ثم حدث هذا العلم سواء كان بمعنى الملكة او التعريف
او المسائل فانى يكون المتاخر سببا للمتقدم قلت المراد من هذه
الصيرورة هي الصادرة من كل مصرف يصرف الكلم بسبب
معرفته قواعد الصرف كما يقال في العرف صرفت الكلمة وان
كان المصرف في الحقيقة هو الواضع ويمكن ان يقال استعير
الصيرورة المذكورة لمعنى العلم بها اطلاقا لاسم المتعلق
على المتعلق ثم اشتق منها فعل فمعنى يصير القليل به يعلم به صيرورته
اياه فمعنى السببية ح ظاهر قوله من الافعال بيان لقوله
القليل فيكون المراد منها الافعال الحقيقية وهي الصادر
او لقوله كثيرا فيكون المراد منها الافعال المصطلحة وهي
الماضي والمضارع والامر والنهي لكن يرد عليها ان القليل
الصائر عام لكل فرد فيتناول الجامد الصائر مثنى ومجموعا
ومصغرا وغير ذلك وكذا الكثير لان بحث الصرف عام
فلا وجه للتخصيص بالذكر اللهم الا ان يقال اكتفى بذكر اعظم

الاقسام كما اكتفى ببيان احدهما بناء على ان اكثر الابحاث
في هذه الرسالة عنه قوله الموفق التوفيق جعل الله فعل
عباده موافقا لما يحبه ويرضاه قوله المرشد الارشاد
هو الدلالة على الصراط المستقيم قوله الافعال على ضربين
لما دخل لام التعريف على وامتنع الاستغراق اذ يكون معناه
ح كل فرد من افراد الفعل على ضربين وهذا بين الفساد اضمحل
معنى الجمعية واريد به الطبيعة العامة فمعناه مفهوم
الفعل مشتمل على نوعين اشتمال الكلي الواحد على جزئياته
الكثيرة ومعناه حمله عليها ووجوده فيها بمعنى انه يمكن ان
يؤخذ من كل جزئي معنى كلي حاصل في العقل بتجريده عن المشخصات
اذ المطلق اعني الكلي الطبيعي غير موجود في الخارج عند
المحققين اذ يلزم ح ان يكون الشيء الواحد في حالة
واحدة موجودا في امكنة متعددة وذلك بين الاستحالة
وان قال اكثر الناس انه موجود في ضمن الاشخاص لانه
جزء منها فالشامل هو الكلي والمشمول كل واحد من جزئياته

ويجوز

ويجوز ان يكون مجموع جزئياته واما المشمول في اشتمال
الكل على اجزائه فكل جزء منها لا مجموعها اذ هو شامل ولا بد
من الفرق وانما خص الافعال بالذكر مع ان الاسم ايضا مشتمل
على ضربين لقلة البحث عنه في هذا المختصر واما الحرف فلا بحث منه
في الصرف لعدم تصرفه قوله اصلي وذو زيادة اي
احدهما فعل اصلي وهو ما تجرد ماضيه عن الزائد وثانيهما
فعل ذو زيادة وهو ما اشتمل ماضيه على الزائد وانما قدرنا
الفعل تنبيها على ان القسم يجب ان يكون اخص من المقسم
في التحقيق وان جاز ان يكون اعم منه في الظ قوله
فالاصلي ثلاثي ورباعي اي كل فرد مما صدق عليه مفهوم
الاصلي يصدق عليه مفهوم الثلاثي او مفهوم الرباعي على
ان الواو للجامعة بمعنى او القاسمة فيكون منفصلة حقيقية
ولا يخفى انه لا يمكن ان يراد من الاصلي طبيعته العامة كما
اريد مما سبق فتأمل قوله فالثلاثي ما كان ماضيه على
ثلثة احرف اي مفهوم الثلاثي وحقيقته اصلي كان

ماضيه على ثلثة احرف فقط فان قلت هذا التعريف
غير جامع لعدم صدقه على الماضي كما لا يخفى والجمع لا بد منه
في التعريفات قلنا نعم لكن هذا من قبيل المسامحات الواقعة
فيما بينهم فانهم يذكرون في مقام التعريف ما يفهمه المبتدي
بسهولة وقد يكون بعض التعريفات عسير الفهم عليه كما
كان ههنا كذلك فان تعريف الثلاثي الجامع هو ما كان
حروف الاصول ثلثة فقط عسير ان المبتدي لا يميز
الاصول عن الزوائد فيتسامحون ويذكرون بدله ما
هو قريب الى فهم المبتدي يمكن استنباط التعريف عنه
بسهولة فلا يبالون عن عدم جمعه او منعه لانه ليس
بتعريف على الحقيقة منها التعريفات المشتملة على لفظة
كل فانه لا يصدق على فرد مما صدق عليه المعرف وهو
ظاهر لانها يسير فهمها للمبتدي مع انها يمكن استنباط
التعريف عنها بسهولة ويمكن ان يقال هذا التعريف
على مذهب المتقدمين المحققين فانهم لا يشترطون الجمع
والمنع

والمنع في التعريف ويجوزونه بالاعم والاخص بل بكل متصادق
في الجملة قال وهو ستة ابواب الاول فعل يفعل اي الباب الاول
مجموع موزونيهما وما يشتق منهما وما يشتقان منه
ومجهولها اكتفى بالاول لكون الاستيان بين الابواب به
والمراد من موزونيهما ما كان على هيئتهما عن غير تداخل
اللغتين المتشاركين في الاصول والاصوب ان يجعل
مجموع فعل يفعل علما لذلك المجموع وكذا الباقي فلا يحتاج
الى تكلف وتعسف والتعريف الواضح للباب الاول هو مجموع
كلمات متعرفة خالية عن ماض معلوم مضموم العين او مكسورها
ومضارع معلوم مفتوح العين او مكسورها ويشتق منهما
وما يشتقان منه ومجهولها وما كان كل منها مشاركا للاخر
في الاصول وكان المجموع مشتملا على ماض مفتوح العين
ومضارع مضموم ها من غير تداخل اللغتين وقس على هذا
باقي الابواب ويدل على ما قلنا عدم جواز ان يقال نصر
باب الاول بل يقال من الباب الاول ففي جمل ستة ابواب

على الثلاثي نظر يظهر بالتأمل وعلى تحقيقنا هذا الايراد اعتراض
بالفعل المبني للمفعول حيث انه لا يدخل في هذه الابواب
الستة بالنظر الى ظاهر ما ذكره المصنف لانه داخل في
باب فعله المبني للفاعل ولا بالافعال الغير المتصرفة نحو
نعم وبئس حيث انها افعال ثلاثية لم يدخل في هذه الابواب
الستة لانه بحث الصرف مقصور على المتصرف فغير
المتصرف لا يدخل في المقسم لخروجه عن الاقسام
لا يضر به بل يجب قوله وما كان مختصا باب الثالث اراد
بالاختصاص به الاتيان منه اطلاقا لاسم الملزوم على
لازمه اذ يشترط في كل ما جاء من الباب الثالث هذا
الشرط فلا وجه لتخصيص المختص به بالذكر قوله لا يكون
الا عينه او لامه احد من حروف الحلق يجوز ان يكون
كان ناقصة والمستثنى المفرغ وهو الجملة الاسمية خبره
تقديره لا يكون ذلك المختص شيئا من الاشياء الا عينه
او لامه ويجوز ان يكون تامة والمستثنى حالا من فاعله

بالضمير

بالضمير وحده على ما هو وارد على الندرة فتقديره لا يوجد
ذلك المختص كائنا على حال من الاحوال الا عينه او لامه
احدا من حروف الحلق اي الا حال كون عينه او لامه
احدا منها وعلى الاول يكون الحصر اضافيا قوله الا
ابي يابي استثناء من فاعل لا يكون بملاحظة الاستثناء
الاول تقديره كل مختص بالباب الثالث عينه او لامه
احد منها الا ابي يابي قوله وحروف الحلق ستة
انما لم يعد الالف مع كونها منها لعدم اصالته في غير
الحرف والاسم الغير المتمكن قوله والرباعي المجرد
ما كان ماضيه على اربعة احرف لا بد فيه من قيد
اصول حتى يخرج نحو اكرم وجعل قوله وهو باب
فعلل من التعريف بان يجعل الواو للحال والضمير للماضي
واكتفى ههنا وفيما سيجيء بوزن الماضي لحصول الامتياز
به بخلاف ابواب الثلاثي قوله وقد يكون ستة ابواب
اي وقد يوجد ستة ابواب موازنة لفعلل وهذه الستة

سن ذي الزيادة وذكرها ههنا للاستطراد ولتبعية باب الرباعي
المجرد لكونه ملحقا به [illegible] وهو باب فوعل تماما بعل الواو
والياء في الاربعة المتقدمة ولم يدغم في الاخير لئلا يبطل
الالحاق وانما اعل الخامس لانه لا يبطل الالحاق بتغيير
اخر الكلمة وههنا باب آخر لم يذكره المص وهو باب فعنل
نحو قلنس واما نحو زلزل فرباعي مجرد عند البصريين خلافا
للكوفيين [illegible] مزيد على الثلاثي اي النوع الاول فعل
مزيد فيه على الثلاثي شئ وانما قدرنا هذا المذكور
لان المراد من مزيد الثلاثي نفس الكلمة المشتملة على الزائد
لا الحروف الزائدة على الثلاثي [illegible] فمزيد الثلاثي اربعة
عشر بابا اعلم ان مزيد الثلاثي ثمانية وعشرون بابا سبعة
منها ملحقة بدحرج وقد ذكر وسبعة ملحقة بتدحرج ولم
يذكرها المص نحو تجورب وترهوك وتشيطن وتقلسي وتمسكن
وتجلبب واثنان ملحقان باحرنجم نحو اقعنسس واسلنقي واثنا عشر
غير ملحق بشئ واما مزيد الرباعي فثلثة فمجموع الافعال
ثمانية

ثمانية وثلثون بابا [illegible] اي هذه الافعال
الالفاظ التي سنذكر مفصولة عما قبلها لانفصال في معانيها
كائنة في بيان الوجوه اي الكلمات اما من الوجه بمعنى العضو
المعروف فوجه الشبه كون الكل معروفة بها كما ان الانسان
يعرف بوجهه ومن الوجه بمعنى الطريق فوجه الشبه كونها
موصلة لسامعها اي معانيها المقصودة منها كما ان الطريق
توصل سالكها الى المطلوب [illegible] الى اخراجها من المصدر
اما بالذات او بالواسطة [illegible] وهي ستة بناء على ان
ما عداها من المشتقات لم يشتد الحاجة اليها وان كان
اصل الحاجة ثابتا وان سلم فلا حصر [illegible] ميميا او غير
ميمي والمراد من الميمي ما يكون في اوله ميم زائدة نحو مقتل
وبغير الميمي ما لا يكون كذلك نحو ضرب وشتم وامن وموت
[illegible] فان كان المصدر غير ميمي فهو سماعي اي ان كان ثلاثيا
تركه لانتفاء سن سياقه [illegible] ونعني بالسماعي انه يحفظ
كل منها الظاهر ان يقال ونعني بالمصدر السماعي كل مصدر

لخ فلابد من تأويل اما في الاول اى يعني بكون المصدر سماعيا
او في الثاني اي نعني بالمصدر السماعي ذاته لخ فتأمل والمراد
من الحفظ المذكور على وجه اللزوم وحاصل التعريف
ان المصدر السماعي هو المصدر الذي يلزم حفظه على ما
جاء من العرب فلا يقاس ليس من التعريف لانه لو كان
منه مع عدم الاحتياج اليه في المنع والجمع لزم المصادرة
في قوله لانه لا قياس اذ هو تعليل لقوله وهو سماعي بل هو
تفريع على كون المراد من السماعي هذا المذكور لكونه لازما
لوجوب الحفظ اذ لو جاز القياس لما وجب الحفظ وحاصل كلامه
ان المصدر الغير الميمي من الثلاثي سماعي وهذا دعوى لابد
من تحرير قبل اقامة الدليل عليه فمعنى ما سوى السماعي
ظاهر وله معنى ولازم اما معناه ما لزم حفظه على ما جاء
من العرب واما لازمه فعدم جواز القياس عليه والمتباين
لازمه وان كان بيان المعاني كافيا في التحرير لانه يستدل
على هذا الدعوى بوجود لازمه هذا فبينه اولا ليقبل الذهن

دليله

دليله بلا تردد فالمبين في التحرير لازمه لمعنى السماعي
من غير تعرض لوجوده في المصدر الغير الميمي من الثلاثي
واما الدليل فبيان وجوده فيه ليثبت ملزومه وهو
كونه سماعيا لامتناع الانفكاك فلا مصادرة
نحو المطلع ليس غرضه حصر ما شذ اذ منه محمدة ومظنة
وغيرهما ولذا اورد لفظ نحو الا المرجع والمصير
يرد على الحصر المهلك والمنبع المصدران وغيرهما
والاجوف سواء كان مهموز الفاء واللام اولا وسواء
كان واويا او يائيا اعلم ان المصدر الميمي من الاجوف
اليائي يجيء على مفعل بالكسر ايضا لكن على طريق الفرعية
لا الاصالة كمنحر فلا يسمى شاذا وانما الشاذ ما جاء
على الاصالة بالكسر بان لا يجوز غير الكسر كالمجيء والمحيض
والمضاعف سواء كان معتل الفاء اولا صرح به
في المغرب وسواء كان مهموز الفاء او لا والمهموز
اى غير المعتل الفاء واللام واما في الناقص

سواء كان مهموز الفاء او العين او لا وسواء كان واويا
او يائيا وفي المعتل الفاء اي غير المضاعف سواء كان
مهموز العين واللام او لا بشرط كونه واويا محذوف
فاؤه في مستقبله وان لم يحذف فالمصدر بفتح العين
والزمان والمكان بكسرها وان كان يائيا فحكمه
حكم الصحيح صرح به صاحب المغرب هذا هو القياس
وقد جاء شاذا بضم العين نحو ميسره وبفتحه نحو موضع
على ما سمعها الفراء واللفيف المقرون سواء
كان مهموز الفاء او لا ويدل على هذا حكمهم على
مأوي الابل بالكسر انه شاذ واللفيف
المفروق الخ هذا عند المص وقد نقل التفتازاني
عن بعض المتأخرين التصريح بان حكمه كالناقص
وفهم من كلام الجوهري ايضا وفي كلام صاحب المفتاح ايماء
اليه وان اعتبارهم بلام الفعل في امثال هذا الحكم
يؤيد ولان كون حكم طوي مثلا مثل رمي يرجحه وايضا
دليل

دليل الناقص يقتضي الحمل عليه وان شئت ضبط هذا
المقام بحيث يتضح لك المرام فاستمع ما نتلو عليك
من الكلام حتى نشير اليك ببنان الانام واعلم ان قياس
المصدر الميمي واسم الزمان والمكان من الثلاثي
المجرد منحصر على وزنين مفعل بالكسر وهو للمصدر المثال
الواوي المحذوف فاؤه في مستقبله وللزمان والمكان
من المثال الواوي من يفعل بالكسر اذا لم يكن معتل
اللام ومفعل بالفتح وهو لغير ما ذكر جميعا فاحفظ هذا
الضبط ينفعك في المرام فانه غير موجود في كتب
الانام وانه من مزالق الاقدام وقد ضل فيه اكثر
الاقوام معروفا او مجهولا اعلم ان تسمية الفعل
معروفا ومجهولا وغائبا ومخاطبا ومتكلما مجاز
لغوي من قبيل اطلاق اسم الملازم وهو الفاعل ههنا
على الملزوم وهو الفعل في الواحد اي في ذي
الوحدة مذكرا كان او مؤنثا كقوله تعالى بقرة لا فارض

وكذا قوله في التثنية عامٌ للمذكر والمؤنث ولابدّ ههنا
من قيد الغائبين كما لا يخفى واعلم ان المراد من الفتح
ههنا اعمّ من اللفظي والتقديري ليشمل نحو رمى
وكذا الضم في قوله ومضموم في جمع المذكر الغائب
ليشمل نحو غزوا ... فهو الذي في اوّله اي المضارع
هو الفعل الذي في محلّ اوّله وضمير اوّله راجع الي
الموصول وهذا التعريف غير مانع لدخول نحو اكرم
فلا يكون صحيحًا وجوابه انّه يعلم ممّا ذكرنا في تعريف
الثلاثي ويمكن ان يقال معنى قوله زائدا على الماضي
غير جزء منه وهمزة اكرم جزء من ماضي الافعال وان
كان زائدًا على ماضي الثلاثي ... مكسورة امّا اللفظي
والتقديري فنحو يحمرّ تقديره يحمرر بالكسر ...
وتفعلل وكذا ملحقاته نحو تجورب وانّما لم يذكرها
ههنا بناءً على عدم ذكرها فيما سبق فيكون الحصر
بالنسبة الى ما ذكره ... فانها مرفوعة امّا بحركة الضم

سواء

سواء كان لفظيًا او تقديريًا او بحرف النون واعلم
انه لابدّ ههنا من استثناء الصورتين المتصل به نون
جمع المؤنث واللاحق به نون التاكيد لانّ مبني على
السكون والثاني على الحركة ... والامر اي الغائب
والمتكلم المعروفان او المجهولان والمخاطب المجهول
لا الامر الحاضر المعلوم بقرينه ذكره بعده ...
والنهي اي الغائب والمخاطب والمتكلم المعروفة
او المجهولة ... كون لام الفعل الصحيح هي
صفة اللام لا الفعل فيما ولا نحو لينصر وليأخذ
ليمدّ وليعد وليقل وكذا المعتلة فلا يشمل غير
الناقص والحروف واسمائها كلها مؤنث سماعي
وما وقع في بعض النسخ على صورة التذكير فالاولى
ان يحمل على تصحيف الناسخ لانّ الظاهر كونهما
صفتين للفعلين وهو ليس بمستقيم لخروج المثال
والاجوف من الحكم الاول وهو السكون ودخولهما

في الثاني وهو السقوط ولام على العكس واهمال المهموز
والمضاعف لعدم دخولهما في كل منهما ح
سوى نون جمع المؤنث فيما سبق ح واما الفاعل اعلم
ان الفاعل عند المصنف بمعنى الصفة المشبهة بدليل
ايراد عظيم وضخم ومريض وزمن فانها صفات مشبهة
فيكون الفاعل عنده ما اشتق لمن قام به الفعل
من غير اعتبار معنى الحدوث والذي به يمتاز الفاعل عند
غيره عن الصفة المشبهة لانها بمعنى الثبوت ح
فبنظر فيه اشارة الى ان الفاعل مشتق من الماضي
وقد صرحه في المعتلات عند بيان فاعل الاجوف
واما عند غيره فمشتق من المضارع واعلم ان ما ذكره
من اوزان الفاعل والمفعول والمبالغة هو الغالب
وانه سماعي سوى فاعل ومفعول الا يرى انه قد يجيء
من مفتوح العين الماضي نحو قدير وصبور ومن
مضموم العين نحو حسن وقد يجيء المفعول على حلوبة

استثناء منقطع لعدم دخول نون جمع المؤنث

والمبالغة

والمبالغة على عجاب ح وكسير بمعنى مكسور وقد
وقع في بعض النسخ بدله كثير والاصح هو الاول كما
لا يخفى ح من الزوائد على الثلاثي الزائد قد
يكون بمعنى العارض ويقال الف اكرم زائد ويقابله
الاصلي وقد يكون بمعنى الكثير يقال دحرج زائد على
حروف ضرب اي اكثر منها ويقابله القليل والمراد ههنا
المعنى الثاني فيشمل الرباعي المجرد ومزيداته ح
في تصريف الافعال لما كان معظم الابحاث في هذا الباب
والمقصود الاصلي تصريف الافعال كما اشار اليه في صدر
الكتاب فقصر عليه ههنا وان بين في هذا الفصل
تصريف الفاعل وغيره ح على اربعة عشر وجها لقائل
ان يقول ان اعتبر في تعدد الوجه اختلاف الصيغة فثلاثة
عشر في الماضي والامر المعلوم واحد عشر في غيرهما وان
اكتفي باختلاف المعنى فثمانية عشر في الكل اللهم الا ان
يحمل على عادة الصرفيين ح ووجها المتكلم بجعل

الوجهان له وان كان احدهما له ولغيره لكون ذلك
الغير متكلما حكما حتى اذا قال واحد من الجماعة نضرب
كان كما يقول لكل واحد منها اضرب فيكون من باب
التغليب [illegible] رجلا كان او امرأة اعترض عليه بان
المتكلم قد يكون صبيا وصبية فالوجه ان يقال مذكرا
كان او مؤنثا ولنا في كل من الاعتراض والوجه نظر
اما الاول فلانه ليس في كلام المصنف ما يفيد الحصر وانما
خصهما بالذكر لحصول المقصود بهما وهو بيان عدم اختلاف
صيغتهما كما يختلف به صيغة الغائب والمخاطب وهو التذكير
والتأنيث ليحصل الامتياز وسبب الاتحاد كونهما للمتكلم
لانه يرى ويسمع كلامه فيحصل به الامتياز من غير اختلاف
الصيغه ولا دخل للصغر والكبر في الاختلاف والاتحاد
قطعا ولما بين المص عدم اختلاف الصيغة في المتكلم الكبير
بالتذكير والتأنيث فقد تبين في الصغير لالة الظهور
اشتراكهما في العلة وعدم المانع واما الثاني فلان المتكلم

قد يكون

قد يكون هو الله تعالى وهو لا يوصف بالذكورة ولا بالانوثة
والملائكة وهم لا يوصفون بهما ايض بل قد يكون من
الجمادات كما في المعجزات ولا يوصف بهما نعم يوصف الالفاظ
المعبرة بهما نوعها بهما بحسب الاصطلاح ولا كلام فيها
لان المراد من المتكلم ههنا معناه اللغوي كما كان من الغائب
والمخاطب كذلك فالوجه على زعم المعترض ان يقال مذكرا
كان لفظه الدال عليه او مؤنثا حتى يعم الكل فان قلت
صيغة الفعل في ضرب وضربا وضربت ضربنا واحد وكذا
في ضربن وضربت الخ فيكون صيغة الماضي ثلثة وقس على
هذا سائر الافعال لان الضمائر في اخرها ليست جزء من
الفعل بل هي اسماء فلا يتغير صيغة الفعل بتغيرها كما في
ضربه وضربك وضربني قلت الحال على ما ذكرت لكنهم لما رأوا
شدة الامتزاج والاختلاط بين الافعال وهذه الضمائر كما
كانت بين الكل والجزء جعلوها في حكم الجزء حتى اطلقوا
على مجموعها الكلمة والفعل وان كان في الحقيقة كلاما وجملة

التغير فيها تغيراً في صيغة الفعل كيف وقد وقع هذا
الجعل من المواضع حيث غير صيغة الفعل بتسكين الاخر
عند الحاق نون الضمير او تائه في آخره فراراً عن توالي
الحركات وذلك انما يمتنع في الكلمة الواحدة بدليل
وقوع نحو ضربك وجعل النون في الامثلة الخمسة
في المضارع علامة الرفع مع كونها بعد الضمائر ومحل
الاعراب اخر الكلمة ولم يجوز العطف عليها من غير
تاكيد وفصل واما بيان شدة الامتزاج فلان الافعال
محتاجة في الافادة الى هذه الضمائر لكونها فواعل
وهذه الضمائر ايضاً محتاجة في وجودها اليها لكونها
ضمائر متصلة غير مستقلة بالتلفظ بدون ما اتصل
به بخلاف ضرب زيداً وضرب زيد وضربك
غير انه لا يأتي الوجهان قيل لانه يلزم ان يكون الشخص
في حالة واحدة آمراً ومأموراً وناهياً ومنهياً وذلك
محال اقول هذا التعليل ليس بصحيح اما اولاً فلانا لا نسلم

عدم

عدم جواز كون الشخص الواحد كذلك كيف والامرية
من وجهة القول والمأمورية من جهة الفعل وكذلك
في النهي واما ثانياً فلتحققه في قول القائل لغيره مثلاً
اضرب زيداً حين قولك ذلك لغيرك اضرب عمراً ولو
زيد في التعليل بلفظ واحد لم يتوجه هذا النقض واما
ثالثاً فلانتقاض بالمجهول واما رابعاً فلورود المتكلم
من الامر والنهي المعلومين في كلام الفصحاء لكن يقال لا نتكلم
ما لا يعني ولنرجع الى المقصود الى غير ذلك
والفاعل يتصرف على عشرة اوجه اي فاعل الثلاثي
بقرينة سياقه لان فاعل المزيدات يتصرف على ستة اوجه
فقط وكذا المراد من المفعول مفعول الثلاثي لان
مفعول المزيدات يتصرف على ستة اوجه كفاعلها والحق
ان المفعول من الثلاثي والمزيد سواء في عدم تصرفه
الا على ستة اوجه نعم قد جاء من الثلاثي ملاعين
ومشائيم ولم يجئ من المزيد غير المناكير كذا في المفصل

والشافية [..] اللازم اى بعض اللازم وانما لم يحمل
اللام على الاستغراق لعدم الامكان لان بعض اللازم
لا يدخل عليه هذه الاسباب فضلا عن التعدية بها وبعضها
لا يصير بها متعديا نحو اشنى الرجل وموت الابل اعلم
ان للمتعدى معنيين ما جاوز فعل فاعله الى المفعول به
وهو المقابل للازم المراد عند الاطلاق وما تعلق
معناه بغيره بواسطة حرف الجر ويسمى متعديا بغيره
وهذا عام متناول للازم والمتعدى الى الثانى والثالث
بواسطة فيسمى بالنسبة الى الاولى والثانى متعديا
بنفسه وبالنسبة الى الثانى والثالث متعديا بغيره لكن
هذا المعنى لا يراد الا عند بيان المتعدى اليه وبه
وحروف الجر كلها من اسباب التعدية بالمعنى الثانى
والباء خاصة فى بعض المواضع منها بالمعنى الاول
والمراد بالمتعدى ههنا هو المعنى الاول بدلالة عدّ الهمزة
والتشديد من اسبابه فلا بد من تخصيص قوله وحروف

الجر

الجر بالباء فى بعض المواضع وتقييد قوله ولا يجيء المفعول به
والمجهول من اللازم بغير الواسطة حرف الجر فتأمل
[..] والمتعدى يصير لازما بحذف اسباب التعدية
اى كل متعدٍ كان فيه احد اسباب التعدية المذكورة
او قابلية النقل الى باب انكسر او كان من باب فعل
فيكون اللام فيها للاستغراق العرفى لعدم امكان الحقيقى
بخلاف اللام فيما سبق ونحو علم ليس التشديد فيه سببا
لتعديته لحصولها قبله وتوضيحه ان السبب هو المفضى
الى الشيء فى الجملة من غير اضافة وجوده ووجوبه
اليه اذ لو اضيف اليه الوجود يسمى شرطا ولو اضيف
اليه الوجود يسمى علة والتشديد فى نحو علم غير مفض
الى تعديته اصلا فلا يكون سببا للتعدى الى الثالث
ولذا لم يزل بزواله لكن ليس سببا للتعدى المراد ههنا
[..] يكون بين الاثنين اى يكون مدلوله وهو الحدث
حاصلا بين الاثنين اى قائما بهما [..] الا قليلا

استثناء من فاعل يكون اي الا الفعلين من باب فاعل
فانه لا يكون بين الاثنين بل يكون قائماً بواحد فان
المفعول في عاقبت اللص مثلاً قائم بالمتكلم فقط وتعلق
باللص تعلق وقوع لا تعلق قيام بخلاف المناضلة في
ناضلته فانها قائمة بالمتكلم والغائب وتعلق بهما
تعلق قيام لكن لا بد وان لا يكون صادراً من المتكلم
ابتداءً وتعلق بالغائب ليكون مفعولاً به ممتازاً من
الفاعل وكذلك في كلّ ما كان من فاعل بخلاف تفاعل
فان البادي فيه غير معلوم ومن ثمّة جاز ان
يقال اضارب عمرو زيداً ام ضارب زيد عمراً ولم يجز
اتضارب عمرو وزيد ام تضارب زيد وعمرو واعلم
ان ما ذكره المص من معنى الاول هو الغالب اذ ليست
منحصرة فيما ذكر لما بيّن في المطولات والحروف
التي تزاد اي لغير الالحاق والتضعيف فانه يزاد فيهما
من اي حرف كان نحو جلبب وقطّع واذا كانت اللام
كلمة

كلمة كانت تامة والواو الاولى للحال والثانية للعطف
وتقييد الحرف بالواحد ليس للاحتراز عما فوقه بل للتعميم
اما الاول فلاستلزام الكل الجزء واما الثاني فلتناوله لكل
جزء مما فوقه واما تذكيره فلكونه للنسبة لا اسم فاعل
كقوله تعالى فرة لا فارض الا ان لا يكون لها معنى
بدونها ان اراد ان لا يكون لها معنى اصلاً على ما يدل عليه
العموم الحاصل من وقوع النكرة في سياق النفي فينتقض
بنحو جهر فان الميم فيه اصلية مع ان له معنى بدونها
وان اراد ان لا يكون لها معناها بعينها ينتقض بنحو ضارب
على انه تخصيص من غير مخصص فالوجه ان يقال الا ان
لا يوجد لها معناها بعينها ولا معنى يناسبه بدونها ثم اعلم
ان هذا الاستثناء مفرغ تقديره فاحكم بانها زائدة في
كل موضع الا موضع ان لا يكون لها معنى بدونها
وابواب الرباعي كلها ستة الا دربج هذا الحصر
غير مستقيم سواء اريد بالرباعي المجرد او اعم لمجي

موجوداً في باب استفعل فلانهما لو كانا سببين لهذه المعاني
لوجدت في سائر الابواب مما فيه همزة الوصل نحو انفعل
والتاء نحو افتعل ولما لم توجد علمنا انهما ليسا بسببين
واما السين فلم يوجد في غير هذا الباب كما ان هذه المعاني
لم توجد في غيره واعلم ان ما ذكرناه من الدلائل وكذا
ما ذكره غيرنا في العلوم العربية اكثرها خطابية مفيدة
للظن مستخرجة بقوة القريحة وليست بقطعية مفيدة
لليقين حتى يضرها الاحتمالات العقلية فتأمل
للطلب اعلم ان المص فرق بين الطلب والسؤال كما فعله
بعضهم بان الطلب يكون بالقلب والسؤال باللسان ولم
يفرق الاكثرون ولذا جعله هذين المعنيين واحداً
اي انقلب الخمر خلاً هكذا وجدنا النسخ الموجودة
عندنا ولكنه سهو من الناسخ والصحيح نقلب الخمر
الى الخل لان باب انفعل لازم وهكذا قال في الصحاح
المنقلب مصدراً ومكاناً تدبر وحروف المد

واللين

واللين والعلة واحد اعلم ان حروف الزوائد حروف مبان
لا يكون كلها ولا اجزاءها الاصلية ولا مقلوبة عنها من الفشي
المذكورة وحروف العلة الواو والياء والالف كلمة كانت
او غير كلمة اصلية كانت او مقلوبة عنها او زائدة متحركة كانت
او ساكنة مجانسة حركة ما قبلها لها او غير مجانسة وحروف
اللين هذه الثلثة مقيداً بكونها ساكنة وغير مقلوبة من
حرف صحيح ومطلقاً من غيرها وحروف المد حروف اللين بشرط
مجانسة حركة ما قبلها لها وقول المص واحد محل تأمل فتأمل
وكل فعل ماض وانما اخص الماضي بالذكر مع كون
الحكم عاماً لكون فهمه ايسر للمبتدي مع كون احكام الغير
معلوماً بالمقايسة واراد بالماضي الماضي الثلاثي المفرد المذكر
الغائب بقرينة المثال وعلم ذكر المزيد في باب المعتل ويعلم
هو بالمقايسة ويدل على هذا قوله في اوله ووسطه واخره
دون فائه وعينه ولامه ادغم اولها او لم يذكر هذا
لكان اولى لان المضاعف قد لا يقع فيه الادغام واعلم انه قد يجتمع

اثنان من علاتها هذه الستة فتسمى باسمين نحو ودّ ووادّ
وباء وآب وجاء وأبي ونأى وأسّ وأوى ووأى فيقال
المعتل المضاعف والمهموز العين واللام والاجوف
المهموز الفاء او اللام والناقص المهموز الفاء او العين
والمضاعف المهموز الفاء واللفيف المقرون المهموز الفاء
واللفيف المفروق المهموز العين واي الاسمين قدمت
جاز والمشهور ما ذكرنا [illegible] اعلم ان ما
ذكر في هذا الباب من القواعد عند عدم المانع كالالتباس
وغيره كما اشار اليه في آخر الكتاب بقوله وقد يكون في بعض
المواضع لا يتغير المعتل مع وجود المقتضي [illegible]
قلبتا الفا اي لفظا لا الف مكانهما اذ القلب لا يتصور
في الاعراض [illegible] لا انقلبتا الفا لوجود مانع وهو الالتباس
للمفرد على تقدير القلب والحذف لاجتماع الساكنين [illegible]
لان الواو تعليل لقوله ولا انقلبتا ايضا خاصة [illegible] الا
في موضع ولم يذكر فتحة ما قبلهما مع كونها شرطا ايضا لفهم

من سياقه

من سباقه وسياقه [illegible] بان نقلت حركتهما الى ما قبلهما
الياء متعلق بسكونهما وانما قيد به احترازا عما ذكر
اولا فان سكون الواو والياء في نحو غزون ورمين
غير اصلي لانه حصل من لحوق الضمير لكن لم يكن بالنقل لكون
ما قبلهما متحركا بل بالحذف بخلاف نحو اقام واباع ويجوز
ان يتعلق بتقلبان المقدر بعد الاستثناء ويحصل الاحتراز
لان ما جاء من ضمير الفاعل في حكم الاصلي عندهم لكونه كا
الجزء من الفعل على ما بيناه سابقا [illegible] فحذفت الالف المقلوبة
دون واو الجمع لانها فاعل وحذفه بدون اقامة المفعول
مقامه لا يجوز لان الفعل لا يفيد بدونهما [illegible] فحركتها
عارضة والعارض كالمعدوم فيه سؤالان احدهما
ان هذه الحركة حصلت من ضمير الفاعل لان الالف تقتضي
فتحة ما قبلها وقد سبق ان ما جاء منه في حكم الاصلي عندهم
وثانيهما انها اذا كانت عارضة في حكم المعدوم اجتمع ساكنان
التاء والالف فلم لم يحذف احدهما وجوابهما ان هذه الحركة

لما شبهان بالاصلي والعارضي فعملنا بالشبهين كما هو عند الفقها
المستحسنة عند المحققين بيانه ان هذه الحركة من حيث
انها جاءت بالف الضمير كانت في حكم الاصلية كسكون
واو غزون ومن حيث ان محلها عارضة ليست في حكم
الاصلية لانها ليست بجزء من الفعل على الحقيقة ولا كالجزء
منه لانها ليست بفاعل بل حرف جاءت لعلامة تانيث
الفاعل عارضه ليست في حكم الاصلية بخلاف سكون واو
غزون لان محله جزء من الفعل حقيقة فبالنظر الى الاول التي
لا يجتمع ساكنان اصلا في نحو غزتا فيلزم ان لا يحذف
حرف وبالنظر الى الثاني يجتمع فيه ثلث سواكن فيلزم
حذف حرفين والعمل بمقتضاهما من كل وجه ممتنع وباحدهما
ترجيح بلا مرجح واهمال لعدم اعتبار الاخر وهو مناف
للعدل فان قلت جانب العروض راجح لانه بالنظر الى
الحقيقة ومحل المقوم واما الاصلية فبالنظر الى
ضمير الفاعل الغير المقوم فقط فلجانب العروض رجحان من جهتين
فلا

فلا يلزم من اعتباره ترجيح بلا مرجح ولا عدم العدل قلت
في اعتبار العروض فقط يلزم اما حذف الالف وهو فاعل
لا يحذف ولانه يلزم الالتباس بالمفرد المؤنث لانه اذا
حذف الالف يحذف الحركة العارضة الحاصلة منها
ولو سلم فالعارض لا يعتبر او حذف التاء وهو علامة
لا تحذف ولانه يلزم الالتباس بالمذكر وفي اعتبار الاصلية
فقط لا يلزم فسادا اصلا لكن يلزم نوع ثقل في البعض
وهو ليس بفساد ولو اعتبر الاصل في لغة ردية ولم يحذف
فيها حرف وايضا صورة الحركة يمنع اجتماع الساكنين
حقيقة واجتماعهما اعتباري وبملاحظة هذا الفساد
في جانب العروض وعدمه في جانب الاصلية واعتبار
صورة الحركة لا رجحان لجانب العروض بل يحصل المساوات
بانضمام ما ذكر في السؤال الى ما ذكر في الجواب فيلزم الترجيح
بلا مرجح وعدم العدل من اعتبار احدهما فقط فلما لم يمكن
العمل بمقتضاهما من كل وجه ولا باحدهما فقط علمنا

بكليهما من وجهين وتركناهما من وجهين آخرين تعادلاً بينهما
وقضاءً لحقهما بقدر الامكان فاعتبرنا في الساكنين
الاولين العروض لما فيه خفة مطلوبة ولانه ليس فيهما
ما حصل منه اعتبار العروض وهو لبنا . فكان اولى من خلافه
اعتبار الاصلية لان فيه نقلاً منفوراً وليس فيهما سببية
فكان اولى ان لا يعتبر فيهما واعتبرنا في الساكنين
الاخرين الاصلية لانه لو لم يعتبر فيهما ايضاً لزم
اعتبار العروض فقط فوقعنا فيما هربنا منه ولان فيهما
الف الضمير وهي سبب لاعتبار الاصلية فكان اولى
بالاعتبار [illegible] نقلت الخ واما نحو خفت مما هو
مكسور العين فانما كسرت فائه مع كونه واوياً
ليدل على البنية وهي اهم من الدلالة على ثبات الواو
والياء لتعلقها بالمعنى وتعلق الثانية باللفظ
ولما روعي الاولى لم يكن رعاية الثانية بخلاف باب
هبت قد امكن فيه رعاية الدلالتين ففعل ولما لم
يمكنهم

يمكنهم الدلالة على البنية في قلت وبعت اذ لو فتحوا
فيهما لم يدل على حركة العين لوجوبها في الاصل قصدوا
الدلالة على ثبات الواو والياء وقد اسكن على ما ذكر
في المتن وقال بعضهم نقل فعل بالفتح في باب قلن الى فعل
بالضم وفي باب بعن الى فعل بالكسر دلالة على الواو
والياء ثم نقل حركة العين الى الفاء بعد حذف حركته
فحذف العين لالتقاء الساكنين ولا ينقل باب خفن
الى باب آخر لان رعاية دلالة البنية اولى فيما امكن
وهذا القول ليس بسديد لما يلزم من النقل الى باب
يخالفه لفظاً ومعنى اما لفظاً فظ واما معنى فلاختلاف
معاني الابواب وقال الكسائي اصل باب قلن فعلن
بالضم فاعل كما سبق وفيه ان المعتل اذا اشكل امره يحمل
على الصحيح ولم يجئ في الصحيح فعل بالضم متعدياً فان
قلت يعلم الواو والياء في باب قلت وبعت والبنية
في باب خفت من المضارع والامر والاجوف لا يجئ

من باب الثالث وايضا عدم حرف الحلق في البعض دليل
على انه ليس بسنه قلت قد يسمع الماضي او الفاعل فيحتاج
الى نصب علامة فيفعل فيما امكن بلا عسر فلا ينافيه عدم
نصبهم فيما لا يمكن بيسر اذ الميسور لا يسقط بالمعسور
ولانه ليس في كثرة الادلة مضرة بل فيه منفعة كما لا
يخفى والحاصل ان المقصود في ماضي الاجوف شيئان
الدلالة على حركة العين والدلالة على كونه واويا
او يائيا لانهم لما قلبوا العين وهو اثنا واوا او ياء الفا
اشكل على السامع ان عينه مفتوح او مكسور وانه واو
او ياء وفيما امكن رعاية هذين المقصودين فعلوا وهو
باب بعت وفيما لم يمكن الا رعاية احدهما قدموا الاول
لكونه اهم كما سبق وهو باب خفت وفيما لم يمكن الا
رعاية الثاني فعلوها وهو باب قلت وبعت لان ما لا
يدرك كله لا يترك كله والاصل غزووا واصله
غزووا ولم يذكر لانفهامه من سياقه فان قلت

لم لا يجوز

لم لا يجوز ان يحذف الضمير بعد الاعلال المفرد قلت يأباه قول
المص فيما سبق اصل غزوا ورموا غزووا ورميوا والمجهول
فرع المعلوم وغزوت ورميت فلو صح ما ذكرته لقيل
غزات ورمات اسكنتا ما لم يكن منصوبا فيه
اشارة الى ان كل واو وياء قلبت الفا تسكن اولا بالنقل
او السلب ثم تقلب فتأمل وبتحرك الواو والياء اذا
كانتا منصوبتين اي اذا لم يكن ما قبلهما مفتوحا والا قلبتا
الفا نحو لن يخشى وانما لم يذكر هذا لانفهامه من قوله وانما
قلبت يا يخشى الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها في التثنية
اي في تثنية الغائب من مضارع الناقص وكذا قوله في الجمع
وقوله في واحدة المخاطبة بقرينة السباق والسياق
ويخشيان وانما لم تقلب ياؤه الفا لئلا يلتبس بالمفرد لفظا
عند دخول الجازم او الناصب وضمت الميم من يرمون
في اعلال يرمون وجه آخر اسهل من هذا وهو ان ينقل ضمة
الياء الى الميم بعد حذف حركتها استثقالا للكسرة قبل الضمة

ويحذف الياء للساكنين ولما علم هذا الوجه مما ذكر في غزوا
لم يتعرض له ههنا تعيينا وتوسيعا لطرق الاعلال
ليصح واو الجمع لانه لو لم يضم الميم لقلبت الواو ياء لسكونها
وانكسار ما قبلها فيلزم تغيير الضمير وذلك لا يجوز الا عند
الضرورة كما قيل ولا ضرورة ههنا قلبت الالف المقلوبة
من عين الفعل همزة ولم يقلب الف الفاعل لانها علامة و
العلامة لا تتغير كما سبق فحذفت الياء وبقي التنوين
لان التنوين علامة التمكن وتقول في مفعول الاجوف
اعلم ان الصرفيين اختلفوا في المحذوف في مفعول الاجوف
واويا كان او يائيا ذهب الاخفش ومن تبعه الى ان المحذوف
عين الفعل لان القياس اذا اجتمع الزائد مع الاصل
فالمحذوف هو الاصل كما في غزوا اذا التقى الساكنان
والاول حرف مد يحذف الاول كما في قل وغزوا ولان
واو المفعول علامة والعلامة لا تحذف كما سبق وانما غيرت
في اليائي لانه لما وجب كسر ما قبله لدفع الالتباس والدلالة
على الياء

على الياء المحذوفة لزم الانقلاب اعني لما لزم في اليائي ارتكاب
احد المحذورين حذف العلامة وتغييرها ارتكبنا الادنى
وهو التغيير واختار المصنف هذا المذهب وذهب سيبويه
الى ان المحذوف واو المفعول لانها زائدة والزائد بالحذف
اولى ولان التقاء الساكنين انما يلزم عند الثاني فحذفه
اولى ولان قلب الضمة الى الكسرة خلاف قياسهم ولا علة
له ولو قيل لعلة دفع الالتباس فالجواب انه لو قيل بما قال
سيبويه لدفع الالتباس ايض وقوله اي الاخفش واو المفعول
علامة ممنوع بل هي اشباع الضمة لرفضهم مفعلا في كلامهم
الا مكرما ومعونا والعلامة انما هي الميم بدليل ذلك كونها
علامة المفعول في المزيد فيه من غير واو وقوله لان القياس
الخ ممنوع ايض وانما ذلك اذا كان الثاني حرفا صحيحا لان
الاول ح حرف علة وللاخفش ان يقول حذف الزائد وما به
يحصل التقاء الساكنين انما يكون اولى اذا لم يكن علامة
وجاء ثانيا لمعنى وقول سيبويه ولان قلب الضمة الى الكسرة خلاف

قياسهم ولا علة له مردود لان حاصل ما ذكره انه
فيما قاله الاخفش يلزم قلب الضمة الى الكسرة وهو خلاف
قياسهم فلا يرتكب الا عند علة موجبة وضرورة مقتضية
كما في قيل وغزوا وتغزين ونحوها ولا علة فلا ضرورة
ههنا ودفع الالتباس انما يكون علة اذا لم يحصل
الا بالقلب المذكور وقد حصل فيما قاله سيبويه هنا
وانما يصح ما ذكره لو لم يقلب الضمة الى الكسرة على
خلاف مذهب سيبويه وقد قيل في اعلاله على
مذهبه نقلت حركة العين الى ما قبلها وحذفت
واو المفعول لالتقاء الساكنين ثم كسر ما قبل
الياء لئلا تنقلب واوا فيلتبس بالواوي فلا فرق
بين سيبويه والاخفش في قلب الضمة الى الكسرة
لعلة الدفع على ان العلة فيما ذهب اليه الاخفش
ليست بمنحصرة في دفع الالتباس بل الدلالة على الياء
علة ايضا نعم يرد عليه ان يقال انما يكون تلك العلة

ان لو

ان لو حذف الياء ولا ضرورة في حذفها ونحن بينا ان
الضرورة في حذفها وفساد ما قاله سيبويه وقوله
بل هي اشباع الضمة قلنا بعد التسليم لا ينافي ذلك
كونها علامة للمفعول ولا فساد ايضا في وجود العلامتين
اذا لم تكونا من جنس واحد كما في حبليات وغيرها
على ان الالتباس بالمكان لا يندفع بالكلية بالميم
فقط اذ الاعجام يترك كثيرا فيحتاج الى زيادة حرف
وقد تيسر ههنا فزيد الواو فيكون هذه الثلاثة
علامة واحدة اذ لا يعني لعلامة الشيء سوى انه يختص
به ولا يوجد في غيره وهذا المعنى حاصل في الواو وقوله
والعلامة انما هي الميم ممنوع اذ ضم العين منها بالاتفاق
بالاتفاق وقوله يدل على ذلك الخ ممنوع ايضا كيف
ويلزم منه ان لا يكون ضم العين علامة وليس كذلك
ولان كون الشيء علامة لشيء في الثلاثي لا يستلزم
كونه علامة له في المزيدات كما ان الالف علامة

للفاعل في الثلاثي دون المزيدات وقوله وانما يلزم
ذلك اذا كان الثاني حرفاً صحيحاً مردود بقوله غزوا
ومصطفون ونحوهما ولو زيدا وضمير بناء على ان
الضمير لا يحذف لم يتوجه هذا الرد ويبطل
الاستدلال بالقياسين المذكورين لكن دليل الاخفش
غير منحصر فيهما وادلة سيبويه كلها فاسدة على
بنائه ولهذا اختار المص ما ذهب اليه الاخفش
وكسر ما قبل الياء هذا مطرد في مفعول
الناقص واما في غيره فقد لا يكسر نحو طي وشي
ولي وغيرها من المصادر ونحو ريان من الصفات
فاحفظ هذا فعاد الواو لحركة اللام وهذه
الحركة في حكم الاصلية من كل وجه لمجيئه لالف
الضمير وكون محله جزءاً من الفعل حقيقة بخلاف
حركة تاء رمتا لان محله عارضة ليست في حكم
الجزء في المستقبل والامر والنهي المجهول لا
اما

اما في المستقبل فتقلب الواو في جميع تصاريفه ياء ثم تقلب
في مفاريده الفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ويدل على هذا
كتابتها بالياء والامر والنهي فتقلب في بنائهما لوجوب
حذفها في مفاريدها وانما قدم القلب الاول لرعاية
تبعية الفرع مع امكان القلب الثاني بعده فكان فيه
رعاية السببين بخلاف ما لو قدم الثاني فان قلت
فعلى هذا ينبغي ان يقلب الواو الفاً لا ياء في مفاريد الامر
والنهي ثم يحذف فيكونان كالمستقبل قلت يلزم ح
تاخير عمل الجازم من غير اثر اذ لا يكتب اللام في مفاريدهما
حتى يكتب بالياء بخلاف مفاريد المستقبل وبخلاف
جموعها فانها وان تكن في قلب الواو فيها ياء فلا اثر
لعدم كتابتها لكن لا يلزم تاخير العامل واجتماع الساكنين
لا يلزم قبل القلب بل بعده فيحكم بقلب الواو ياء اولاً
رعاية للفرعية وفعل يفعل بفتح العين في
الماضي والغابر اعلم انهم قالوا في سبب حذف الفاء انه يلزم

الصعود والهبوط بسبب وقوع الواو بين ياءٍ وكسرة واو
رُدّ عليهم نحو يهبُ ويطاء ويقع ويسع ويدع ويضع ويلع
فاجابوا بانّها في الاصل يفعل بالكسر فحذف الواو ثم فتح
العين طلبًا للخفّة فيما فيه حرف الحلق ثمّ اورد يَذَرُ فاجيب
بانّه محمول على يدع لكونه بمعناه وكلام المص مُحسن ...
الظّاهر او على انّ مذهبه ليس بمذهب الجمهور
الظّ المتبادر من كلامه واري انّه الحقّ لانّه ... ن
على ما ذكروا وحذف الواو لابدّ عليه لجواز ان
يكون حذفه لكونه من الباب الثالث اللازم له
حرف حلق ثقيل ولهذا حذف الواو من كلّ ما كان
من الباب الثالث بخلاف ما كان من سائر الابواب
وان كان فيه حرف حلق وامّا حذفه من يطاء ويسع
فلانّ المتعدّي من الباب الرّابع لايكون الّا لازمًا
فلمّا جاء من بين اخواتهما متعدّيين خولف بهما نظائر
هما مع انّ فيهما حرف حلق ثقيل يلزمهم ان يحمل

يسع ويطاء على الشذوذ وان يعاد الواو بعد الفتح ولم
يعد لانّهم قالوا اذا زيلت كسرة ما بعدها اعيدت الواو
نحو لم يوعد ... كحكم الصّحيح الّا في مصدر ان
كان عينه واوًا ولامه ياءً نحو طوي طيًّا وروي ريًّا
وشوي شيًّا ونوي نيّةً ... فالادغام لازم اذا لم يكن
مانعٌ نحو الالحاق والالتباس كقردد ووجدد وقول
... وان كانتا ساكنتين في العبارة مسامحة يعني
ان كان سكونه عارضًا بان لم يجيء من ضمير الفاعل
فالادغام جائز بان سكنتا والاولي التخفيف فتكونان
ساكنتين واذا كانتا ساكنتين حركة الثانية وادغمت
الاولي فيها ... ويجوز تحريكها بالضمّ والكسر امّا الضمّ
فلاتباع العين لكونها مضمومًا وامّا الكسر فلانّه
الاصل في تحريك السّاكن لانّ الجزم عوض عنه في
الفعل فعوض الكسر عنه عند الحاجة وكذا في مُدّوا وامّا
في فرّ وعضّ فلم يجز فيهما ضمّ اللّام لانّ عين مضارعهما

ليست بمضمومة حتى يتبع قوله وتقول في المضاعف اي في
ماضي المضاعف ومضارعه من افعل واكتفى بذكر
الماضي بناء على الظهور قوله ادخلت بدله تشديدا
اي شدة في اللفظ للحرف الثاني فيكون المدغم والمدغم
فيه كانهما حرف وبعض حرف يرتفع اللسان منهما معا
قوله يجوز تركها على حالها ينبغي ان يستثني ما كان
قبلها همزة فان القلب فيه واجب لحصول الثقل
من التكرار نحو آمن واومن وايمانا فانا اراد ايذن
في المثال الس بوجه لان القلب فيه واجب قوله
لا تغير الهمزة كالصحيح ينبغي ان يستثني الصورتين
الهمزة المفتوحة المضموم ما قبلها نحو مؤجل او
المكسورة نحو مائة لان في الاول يجوز قلبها واوا
في الثاني ياء اعلم ان الهمزة ما قبلها اذا كانا متحركتين
غير الصورتين المذكورتين تجعل بين بين المشهور فيكون
مراد المص من التغيير التغيير الكامل في نفس الهمزة

كالحذف

كالحذف والابدال او في وصفه كالاسكان فلا يكون
جعله بين بين تغييرا بهذا المعنى لبقاء الهمزة مع حركتها
هذا اذا لم يكن ما قبل الهمزة همزة متحركة والا فقد
لو اوجب قلب الثانية ياء ان انكسر ما قبلها او
انكسرت وواوا في غيره وهذا ايضا اذا لم يكونا في
كلمتين والا فيجوز تخفيفهما وتخفيف احدهما وكيفية
تخفيفهما وجهان ان يخفف الاولى على ما يقتضيه قياس
التخفيف لو اجتمعتا وان تخففا معا على حسب ما يقتضيه
تخفيف كل واحد منهما لو انفردت وكيفية تخفيف احدهما
انه لم يخلو اما ان تكونا متفقتين في الحركة فان كان
الاولى آخر كلمة جاز ان يحذف احدهما وتسهل الاخرى
وجاز ان يقلب الثانية بحرف من جنس حركة ما قبلها
كالساكنة وان لم تكن آخر كلمة جاز ان تخفف ايهما
شئت على حسب ما يقتضيه قياس التخفيف في كل واحد
منهما لو انفردتا وان مختلفتين تخفف ايهما اراد على

حسب ما يقتضيه التخفيف في كل واحد منهما ولو انفردت
وهذا كله اذا لم يكن الهمزة مبتدأ بها والا لا تتغير
اصلاً **قوله** يجوز تركها ينبغي ان يستثنى باب يرى
فان النقل والحذف فيه واجب **قوله** ويجوز
نقل حركتها الى ما قبلها هذا اذا لم يكن ما قبلها الفاً
والا يجعل بين بين المشهور ولم يكن واواً او ياءً زائدتين
لغير الالحاق والا قلبت الى جنس ما قبلها وادغمت
جوازاً نحو خطية ومقروة وافيس ولم يكن همزة
والا تثبت بغير التخفيف نحو سال **قوله** وقد يكون
في بعض المواضع لا يتغير المعتلات اسم يكون ضمير
الشان محذوف والمراد بالمواضع الكلمات فتقدير
وقد كان الشان في بعض الكلمات لا يتغير المعتلات
فيه اي لا يقع التغيير في بعض الكلمات المعتلة ولو لم
يكن لفظة في لاستقام الكلام بلا كلفة **قوله**
وبعضها لا يتغير لصحة البناء الواو للحال اي لا يتغير

المعتلات

المعتلات في بعض المواضع حال كون بعضها لا تتغير لصحة
البناء وبعضها لعلة اخرى اي حال كون عدم تغيير لصحة
البناء وبعضها لعلة اخرى كدلالة حركته على حركة معناً
نحو حيوان وجولان وطيران ونزوان وسيلان وميلان
وفيضان ولزوم الالتباس على تقدير الاعلال كما في
باب جواد واعلال متواليين في كلمة واحدة كما
في باب ستوي والحمل على نظيره او نقيضه وكون حركة
ما قبلها في حكم السكون وغير ذلك مما بين في المطولات
هذا آخر ما كتبه الفقير محمد بن بير علي البالكسري
غفر الله لهما ولجميع المؤمنين من شرح كتاب المقصود
للامام الاعظم والهمام الافخم سراج الامة و
مقتدى الائمة ابي حنيفة الكوفي عامله الله بلطفه
الجلي والخفي واكثر ما ذكرنا فيه من التوجيهات والتعليلات
والتحقيقات والاعتراضات واجوبة اسولة القوم مما
منشاؤه خاطري ومطلعه باطني من غير انتحال كانتحال الغير فليس الخبر
كالمعاينة

تم تم